ردمد : 2961-4074
ISSN: 2961-4074
رقم الإيداع : 1446/3664

# سلسلة تقارير أسبار

رقم (3)

سبتمبر 2015

# إعلام السلطة وسلطة الإعلام
# بين التوافق والخصام

إعداد/ لجنة التقارير

ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)

مركز أسبار
ASBAR CENTER
31 عامًا Years
منذ 1994 Since

ملتـقى أسبـار
Asbar Council
(نادي تفكير)

بسم الله الرحمن الرحيم

# تقرير يصدر عن ملتقى أسبار

- رئيس الملتقى:

**د. فهد العرابي الحارثي**

- رئيس الهيئة الإشرافية للملتقى

**د. خالد بن دهيش**

- الأمين العام
- **د. أماني البريكان**
- التحرير

**د. إبراهيم إسماعيل عبده**

- التصميم والإخراج:

**أ. صفوان يحيى مسعد**

# تمهيد

يعرض هذا التقرير قضيةً مهمةً تمَّ طرحُها للحوار في ملتقى أسبار خلال شهر سبتمبر 2015م، وناقشها نُخبةٌ متميزةٌ من مُفكِّري المملكة في مختلف المجالات، والذين أثروا الحوار بآرائهم البنَّاءة ومقترحاتهم الهادفة؛ حيث تناولت: " إعلام السلطة وسلطة الإعلام بين التوافق والخصام ".

# المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| تمهيد | 1 |
| المدخل العام | 3 |
| إعلام السلطة وسلطة الإعلام: تعقيبات ومناقشات تحليلية | 6 |
| المشاركون في نقاشات التقرير | 27 |

## المدخل العام:

عرض د. عبد الله الحمود ورقة عمل حول سلطة الإعلام وإعلام السلطة بين التوافق والخصام، وأدوات تحقيقها. واستهلها بالإشارة إلى أن هذه القضية لا تناقش حدثاً جديداً. بل جدلية عميقة في التاريخ تجاوز عمرها خمسة قرون، حيث بدأت جذوتها الأولى مع اختراع المطبعة منتصف القرن الخامس عشر الميلادي. فمنذ ذلك التاريخ، بدأت العلاقة بين "السلطة" و"الناس" تأخذ مآخذ متعددة، تعقدت شيئاً فشيئاً مع كل تطور يطال صناعة الاتصال بـ "الناس" أو بين "الناس".

- أصل الجدلية

تتلخص الجدلية في ما يمكن أن أسميه "امتلاك المعلومة أو الرأي، وامتلاك القدرة على النشر والتعقب". وكان الميل التقليدي لـ "السلطة" نحو احتكار المعلومات والآراء التي ترى ملاءمتها للخاضعين لنفوذها، من جانب، والميل الفطري لـ "الناس" للاتصال من دون قيود من جانب آخر، جانبان يمثلان قطبا الجدلية ومناط تعقدها على مر التاريخ. ويقوم أصل الجدل بين السلطة والناس في موضوع الإعلام والاتصال على "شك" و"ارتياب" كل طرف من الآخر. ففي الوقت الذي تسعى فيه السلطة للتحكم في جهد الإعلاميين والاتصاليين، يسعى الإعلاميون للتحرر من قيود السلطة.

- بروز النظريات المعيارية المفسرة

أدت جدلية "السلطة – الإعلام" لبروز المفاهيم أو النظريات الأربع الرئيسة في التاريخ التي فسرت العلاقة بين السلطة ووسائل الإعلام، وخصوصاً بعد ظهور الصحافة في أوربا في القرون الوسطى، وتطور المجتمعات وأنظمة الحكم، وأيضا وسائل الإعلام، تدريجيا. وهي نظريات" السلطة، فالحرية، فالمسؤولية الاجتماعية، إضافة إلى النظرية الشيوعية. ولكل من هذه النظريات الأربع تفصيل لا يتسع المقام لذكره، غير أن مسمياتها تعكس بجلاء محتواها وطبيعة العلاقة بين السلطة ووسائل الإعلام.

ومن الجدير ذكره هنا، أن الدول النامية كانت، لضعفها، في معزل عن كل تلك التطورات، فلم تبرز تجارب ناضجة تخصها في مجال العلاقة بين السلطة والإعلام. ونظراً لطبيعة "السلطة المطلقة" في الدول النامية إجمالًا، فقد تجسدت فيها أدبيات وممارسات النظرية السلطوية التي تمتلك خلالها السلطة السياسية كافة القرارات المتعلقة بالعمل الإعلامي والاتصالي. ولم يخلُ الأمر من مظاهر حسبت في بعض الحالات مسؤولية اجتماعية، أو ربما، بنسب محدودة جداً، نوعاً من الممارسة الحرة للإعلام. ومن هنا، أطلق الباحثون مسمى "النظرية التنموية"، أو "النظرية المختلطة"، في محاولة لتفسير ما يجري في الدول النامية.

**الحالة الراهنة**

الحالة الراهنة اليوم في طبيعة العلاقة بين "السلطة" و"الإعلام" في مفترق طرق حاسم جداً. فقد تطورت وسائل الإعلام والاتصال وتنوعت بقدر كبير. وفقدت "السلطة" التقليدية قدرتها على التحكم بأي قدر في التدفق الإعلامي والاتصالي، الذي تجاوز المؤسسات التي كانت تكبلها التصاريح الرسمية، إلى فضاء الإنترنت، وانعتاق "الأفراد" من أي التزام "سلطوي" تقليدي، وعجزت الدول النامية، لضعفها المستمر، عن أن تفعل شيئاً، وشهد الواقع الإعلامي الاتصالي فيها انفلات "المؤسسات" الإعلامية هي الأخرى، فاختلط كل شيء. وهذا ما يفسر الجدل القائم حالياً حول منظومة من الفضائيات المؤدلجة سياسياً أو فكرياً، والفضائيات النفعية التجارية، إضافة للفئوية والمناطقية والحزبية وغيرها. وربما من جانب آخر، يمكن النظر لذلك كأحد مؤشرات قوة نظرية "المشاركة الديموقراطية" التي سعى بعض الباحثين لتدوينها لتصف الحراك الشعبي في المشاركة إعلامياً واتصالياً.

**موقف السلطة**

استطاعت "السلطة" في الدول المتقدمة التعايش بشكل لا بأس به مع طفرة الاتصال الراهنة، نظراً لترسخ قيم العمل الإعلامي، ووضوح العلاقة بين السلطات في المجتمعات المتقدمة، ووجود وارتفاع أهمية وتطبيق القوانين. وبقيت "السلطة" في الدول النامية متحفظة جداً. لكنها عجزت، في حالات كثيرة، عن التحكم الذي تريده. ومع الانفلات النسبي للمؤسسات الإعلامية غير الرسمية من هيمنة "السلطة" في الدول النامية، يكاد يكون "الأفراد" متحررين جداً من أي هيمنة. وهو الأمر الذي يبرر سطوة مواقع التواصل الاجتماعي، والقلق الكبير لدى المؤسسات الرسمية من مستوى النقد الذي تمارسه تلك المواقع، أو هو "سلطة الإعلام" باعتبارها أمراً واقعاً.

**الدور الجديد لإعلام السلطة**

شهدت السنوات القليلة الماضية توجهاً محموماً من قبل المؤسسات الرسمية في الدول النامية، وبرز ذلك التوجه بشكل ملحوظ في الدول العربية، لإعداد "الإستراتيجيات الإعلامية والاتصالية". وهو اعتراف ضمني مهم بأن المؤسسات الرسمية "مؤسسات السلطة" قد باتت تواجه تحديات كبيرة من "الإعلام والاتصال" الذي لم تعد تملك الهيمنة عليه، فراحت تسعى للتعامل "اللين" معه ومع "الناس" عبر بناء إستراتيجياتها الإعلامية والاتصالية. غير أن هذا "اللين" ليس على إطلاقه، إذ شهدت عدد من الدول النامية حجب وتعطيل العديد من المواقع والخدمات الإعلامية الاتصالية في بيئة الإعلام الجديد، إضافة إلى محاسبة أفراد ومؤسسات تعتقد "السلطة" أنهم تجاوزوا خطوطها الحمراء.

**مستقبل العلاقة**

كانت "السلطة" فيما مضى تمنح أو لا تمنح الإعلام "سلطته الرابعة". وكانت الدول النامية قاطبة تشهد المنع والتجريم أيضاً. لكن ما مضى أمر، والراهن أمر غيره. لم تعد السلطة قادرة على الهيمنة، على الرغم من حالات "التدخل العنيف" التي تمارسه أحياناً، وهي في الوقت نفسه، لن تقبل بقاء الحال على ما هو عليه بالنسبة لسلطة الإعلام الجديد. لأن "سلطة الإعلام" تتنافى واقعاً وممارسة ومفهوماً مع "هيمنة السلطة". ومن ثَم لا أعتقد أن يكون ثمة توافق أبداً، بين قطبي التحكم في "المعلومة والرأي": "السلطة" و"الإعلام والاتصال". وسيبقى "إعلام السلطة" عاجزاً عن امتلاك أو مجاراة "سلطة الإعلام". وبالتالي فإن العلاقة مرشحة في نظري لمزيد من الخصام.

**آفاق نحو التقارب**

على الرغم من صعوبة التوافق، بل واستحالته بين الجانبين، إلا أنه يمكن تحقيق قدر جيد من التقارب، لتقليص حجم الفجوة بين "السلطة وإعلام السلطة" من جانب، و"سلطة الإعلام" من جانب آخر:

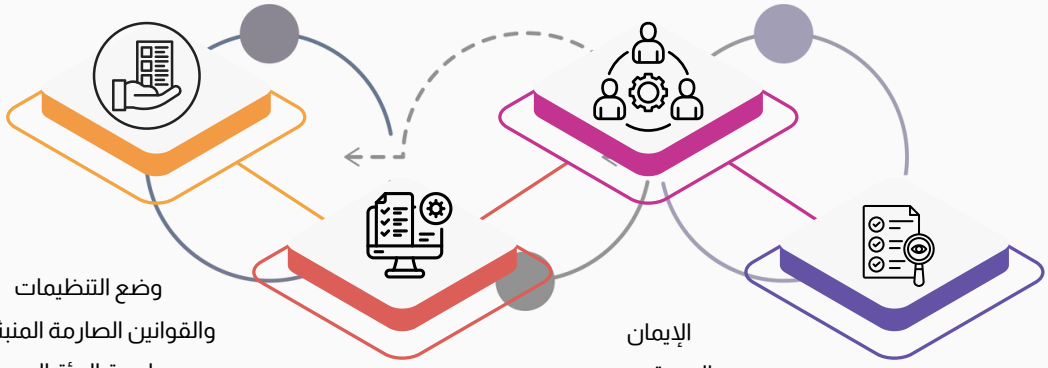

بناء مشروع وطني وقومي تتفق عليه كل مراكز القوى على مستوى الوطن والمنطقة، وتلتزم بالتعبير عنه والدفاع عنه.

الإيمان العميق من قبل "السلطة" بأن احتكار المعلومة والرأي لم يعد مجدياً.

الإيمان العميق من قبل المؤسسات الإعلامية، والأفراد خلال تفاعلاتهم مع وسائط الإعلام الجديد بأن المصلحة الكلية العليا للبلاد وللمنطقة مقدمة على كل النزعات الفئوية والأيديولوجية ونحوهما.

وضع التنظيمات والقوانين الصارمة المنبثقة من طبيعة البيئة الجديدة للإعلام والاتصال، والمراعية للمصالح الكلية، في فضاء حر يكفل تنازل السلطات عن عدد من تقاليدها في الهيمنة، وتنازل الإعلاميين ونشطاء الاتصال عن سقف الحرية اللامحدود الذي ينشدونه.

**إعلام السلطة وسلطة الإعلام: تعقيبات ومناقشات تحليلية**

عقب أ.د. عبدالرحمن العناد على ورقة د. عبد الله الحمود بإشارته إلى أن د. عبدالله يتناول تعريف أشمل للإعلام يتضمن وسائل الإعلام والتواصل الجديدة، ولو كان الأمر له لأستبعد الحديث عن وسائل الإعلام ووسائل الاتصال والتواصل الحديثة لأن علاقتها بالسلطة مازالت قيد التشكل، وهي لم تدخل بشكل قوي – حتى الآن على الأقل – ضمن الأدوات الرسمية لإعلام السلطة، ولكنها تملك، في المقابل، سلطة إعلامية قوية وخطيرة ويبدو أنها ستكون الأكثر تأثيراً على السلطة من خلال تأثيراتها على توجهات الرأي العام المتوقع زيادتها في قادم الأيام.

وفي تقدير أ.د. عبدالرحمن العناد فإن العلاقة الحديثة بين الإعلام بوسائله التقليدية والسلطة أعادت تشكيل النظريات المعيارية للإعلام، فالعلاقة تطورت إلى حد الاندماج والتكامل والتآمر على الجمهور، وأصبح الإعلام التقليدي والسلطة متكاملين، حتى وأن بدى للبعض أنهما متضادان، والسبب في ذلك هو أن الإعلام التقليدي تحول إلى تجارة أو صناعة تبحث عن المال والأرباح .... والسلطة تحتاج الإعلام وتملك المال، وكان الإعلام التقليدي ـ ولا يزال ـ بحاجة للتسهيلات والتراخيص التي تمنحها السلطات بالإضافة إلى الدعم المادي الذي يبحث عنه ويحصل عليه في الغالب، والسلطة من الجانب الآخر تحتاج الإعلام، وخصوصًا ذلك الذي ينجح في إيهام متابعيه بالموثوقية والمصداقية والموضوعية، فتعمل السلطة على كسبه إلى جانبها أو تحييده في أقل الأحوال.

وواقع الحال أنه لا يوجد الآن إعلام مستقل .... حيث إنه حتى في حالة الإعلام الخاص تحول إلى إعلام نفعي تجاري يتقرب للسلطة، ويمارس القائمون عليه تجارة إعلامية مكشوفة، وأحياناً فساداً حيث يعملون لمصالحهم الشخصية ولمن يدفع أكثر، وعلى الرغم من حديث الإعلام عن الفساد في المؤسسات الرسمية إلا أن الإعلاميين -بالعموم- من أكبر مستهلكي الفساد وممارسيه حيث يبيعون ضمائرهم ويتقاضون الرشاوى والعمولات والهدايا والمنح ... وغيرها، ولهذا فإن الإعلام الناقد لنظام سياسي ما لا يمكن إلا أن يكون تابعاً لنظام سياسي آخر.

خلاصة القول من وجهة نظر أ.د. عبدالرحمن العناد إن الاستقلال عن السلطة شيء مثالي لم يعد له وجود في وسائل الإعلام التقليدية، فلم يعد للإعلام التقليدي سلطة نزيهة كما لم يعد لدى السلطات إعلام نزيه، وهذا هو ما يعزز الأدوار التي يمكن أن يلعبها الإعلام ووسائل الاتصال والتواصل الحديثة.

من جهته عقب د. مساعد المحيا على ورقة د. عبد الله الحمود بأن العلاقة بين السلطة والإعلام علاقة شائكة .. ولا يمكن أن تحسم لصالح طرف من الأطراف .. فالسلطة تسعى وراء الإعلام إما لاستقطابه أو قمعه .. والإعلام دائماً لديه السلطة الأقوى والكامنة في قدرته بالتأثير على الجمهور.

ومن هنا فإن علاقة الإعلام بالسلطة من أهم العوامل التي أعاقت تطور الصناعة الإعلامية إذ إن طبيعة العلاقة التي تحرص عليها السلطة مع وسائل الإعلام هي أن تكون صوتاً للجهاز الحكومي وبالتالي فهي علاقة تبعية وتوظيف واستخدام وترويج لقراراتها وتبريرها وهذا ما يقلل ثقة الجمهور بها

ولذا نشطت مكانة الشبكات الاجتماعية أو الإعلام الاجتماعي مؤخراً وبخاصة في البيئات التي لا تتمتع فيها الوسائل بحرية كافية .. لقد استمرأت وسائل الإعلام لدينا أن تكون وظيفتها هي التعبيرعن وجهة نظر المؤسسات الحكومية والدفاع عن مواقف المسؤولين والمبالغة في الثناء عليهم على نحو يتناقض مع الواقع الذي يعيشه الناس في بيئتهم الاجتماعية الأمر الذي جعل الجمهور الذي يفترض أن يكون حفياً بوسائل إعلامه الوطنية يرى أنها لا تنتمي إليه ولا تعبر عن همومه بل أضحى يتعامل معها على أنها وسائل لترويج الكذب الحكومي.

ويرى د. مساعد المحيا أن السلطة حين تجعل وسائل الإعلام والإعلاميين في مسار التبعية لها تفقد إمكانية صناعة صحافيين مهنيين فهؤلاء لا يولدون إلا في بيئة تشجعهم على الحرية والابداع لا التصفيق والتطبيل، وهنا يصبح الإعلاميون غير مهنيين وإنما موظفين يمارسون عملًا روتينياً لا يخلو من كثير من الكذب والدجل .. أما حين يتاح لأي إعلامي العمل في بيئة إعلامية تمنحه المناخ الواسع من الحرية والقليل من السلطة الحكومية فمن المتوقع أن يكون في مستوى الإعلاميين المتميزين العرب والدوليين والشواهد في هذا عديدة من الكفاءات السعودية ... وعلى هذا فلن تتطور صناعة الإعلام لدينا من دون أن يتم إنهاء هذا الارتباط السلبي بين الصحافة ومحطات الإذاعة والتليفزيون وبين مسؤولي السلطة .. وهذا الأمر من الجانبين من الصحفي ومن المسؤول.. لهذا مثلًا – وعلى حد قول د.مساعد المحيا – لم استسغ أن يكون الصحفيون السعوديون الذي يحضرون مؤتمراً صحفياً لشخصية بارزة أن يقوموا بالتصفيق حين يقول كلمات تمثل جزءاً من واجبه ووظيفته ..إنهم يتحولون لموظفين فقط ... لقد عنيت العديد من السلطات بالاستحواذ على كل ألوان وأساليب ووسائل الإعلام التي تمكنها من فرض سيطرتها على الجمهور وعلى الأدوات الإعلامية عبر مختلف وسائل الإعلام بل أصبحت السلطة تصنع الإعلامي وقد تشتري مواقفه ولذا يموت بعض الإعلاميين حباً في كثير من شخصيات السلطة ويدافع بقناعة وبلا قناعة وبمناسبة وبغير مناسبة عن مواقفهم والأسوأ حين تعمل السلطة على شراء الوسيلة وتبتاع مواقفها ..

ومن هنا فلم يعد أحد يتوقع أن تقوم الوسيلة الإعلامية أو الصحفي بوظيفة المراقبة مثلًا لأداء جهاز حكومي أو أداء مسؤول حين يكون تعيين رئيس تحرير الصحيفة أو القناة يقرره المسؤول في السلطة وهنا تكون طبيعة العلاقة هي بين مدير وموظف ويستحيل أن تتحول إلى ممارسة مهنية بعيدة عن أي تأثيرات.

ويضيف د. مساعد المحيا أن القضية وإن كانت قديماً تصل إلى المنع والحجب والإيقاف والتهديد حتى ممن لا سلطة لهم على الوسيلة إلا أنها ستبقى جدلية، كل طرف يحاول أن يشدّها إليه، وتبقى سلطة المال هي مهمة أيضاً في تغيير المواقف ومدى إمكانية استقلال الآراء؛ فمن يملك المال في كثير من الأحيان يستطيع أن يتحرك في وسائله الإعلامية غير منتظر الدعم من أي سلطة ..ثمة إعلاميون وكتاب يقدمون أنفسهم للجمهور على أنهم هم من يحمل هموم المجتمع وقضاياه ويدافع عنها لكنه حين يطعم بعض الحلوى يتغول الناس ويسخر بحاجاتهم وينكص على عقبيه الأمر الذي يجعل الإعلامي النزيه والشريف هو أحد الذين ينبغي أن تقدم لهم جوائز مستقلة وخاصة ..وتغيير مواقف الإعلاميين تبعاً لما تراه السلطة هو نفسه كتغيير مواقف البعض حين يتولون المسؤوليات ومن هنا جاءت مقولة أحد المسؤولين حين تم تعيينه وتغيرت مواقفه إذ قال "اللاعب غير المتفرج".

من جانب آخر يعتقد د. مساعد المحيا أنه ثمة من يرى أن الخصومة أو الصراع بين السلطة ووسائل الإعلام هي في الحقيقة وهم إذ الوسائل لا تقوم بدور كافٍ في نشر الحقيقة ففي أمريكا الذين يمتلكون أو يحتكرون وسائل الإعلام هم بضع شركات متعددة الجنسيات لها أجندتها السياسية وبينهم وبين الجهاز الحكومي الكثير من المصالح التي من خلالها يحددون أجندة وسائل الإعلام؛ لذا يرى أحد رموز الإعلام الأمريكيين أن أمريكا تتحول إلى دولة ديكتاتورية شمولية تسيطر فيها هذه الشركات على الجمهور الأمريكي وتعمل هذه الشركات كوزارة إعلام لأمريكا وللرأسمالية العالمية، وأن عملها لا يختلف عن عمل وزارات الإعلام في الدول الديكتاتورية الشمولية. لقد أظهرت حرب تحرير الكويت ثم حرب احتلال العراق بجلاء أن وسائل الإعلام الغربية والأمريكية خاصة لم تكن مستقلة عن القرار العسكري والسياسي وأن العلاقة بين السلطة في الغرب ووسائل الإعلام كانت قوية وظاهرة وهو دور يختلف عن دورها إبان حرب فيتنام المشكلة أن هذا الأنموذج التي تحتذيه اليوم وسائل إعلام إخبارية أخرى أصبح هو المهيمن، ومن ثَم الشكل المثالي للعلاقة بين السلطة ووسائل الإعلام لم يعد موجوداً إلا في رؤوس التجريديين والمثاليين الذي تعد لديهم هذه أمنيات فقط.

وفي رأي د. مساعد المحيا فإن الواقع الجديد في الإعلام أقصى النخب وأذن بعهد جديد أصبح الناس فيه يشتركون في إنتاج المعرفة والمعلومة والخبر، ومع أن عام 2014 كان هو الأسوأ على الصحفيين إلا أن الصحفيين لا يزالون يحتفلون باليوم العالمي لحرية الصحافة، الذي يوافق الثالث من مايو من كل عام، لاسيما مع استمرار الاعتداءات والتضييق والقمع ضد الإعلاميين

ففي القريب صدرت أحكام بالسجن على صحفيي قناة الجزيرة الإنجليزية ومن هنا جاءت العديد من الجوائز تحفز لحرية الإعلامي مثل جائزة اليونسكو لحرية الصحافة .. أن أهم التحديات التي يجب أن نواجهها بشجاعة هي البحث كما أشار د عبد الله عن شكل جديد للعلاقة بين الإعلام والسلطة، فالعلاقة السلبية القائمة على التبعية أعاقت تطور الصناعة الإعلامية في مجتمعنا حتى أصبحنا بيئة طاردة لبيئات إعلامية أخرى جاذبة .إننا نحتاج لعلاقة لا تتخذ شكل الخصومة والخلاف وإنما التكامل والبناء في بيئة إعلامية رشيدة وسديدة ينعم بآثارها الوطن والمواطن والمسؤول ... يقول المفكر الفرنسي فولتير "ما رأيت شيئاً يسوق الناس إلى الحرية بعنف .. مثل الطغيان". وكان غاندي يقول إن الدور الرئيسي للإعلام, هو أن يفهم ويعبر عن الرأي العام السائد .. وأن يخلق فكراً أو رأياً معيناً لدى الجماهير .. ثم يفضح - وبلا خوف - كل الأخطاء !!".

واتفقت أ. فايزة الحربي مع ما ذهب إليه أ.د.عبدالرحمن العناد بقولها: بالفعل إن الإعلام التقليدي مقيد بالمعلن والحكومات السياسية، لكن الإعلام الجديد تمرد على هذه السلطوية ورغم المحاولات لعرقلة حريته ومصادرتها إلا أن الوضع خارج عن السيطرة لذلك لابد أن تتصالح السلطة السياسية مع سلطة الإعلام وتتعايش معه كما فعلت الدول المتقدمة.

وفي ذات السياق أشارت د. سامية العمودي كذلك إلى أن أحدى إشكالياتنا هي دور الإعلام فالمعلومات يجب أن تبرز والمنجزات يجب أن يتم وضعها تحت المجهر بهكذا يتحقق الهدف وتتضح الرؤية.

ومن جهته ذكر السفير أ. أسامة نقلي بعض الأمثلة العملية في هذا الإطار، حيث قال ما نصه: أنه في العام 1990خلال عملي في السفارة في واشنطن، اجتمعت مع بيت ويليامز المتحدث الرسمي بوزارة الدفاع الأمريكية في مكتبه، وعند خروجنا أصر على توديعي إلى الباب. وفي الطريق صادفنا وولف بليتزر مراسل CNN ينتظر بيت، حيث أوقفه قائلًا له ؛ سيد بيت هذا تقريري الذي سأطلع فيه على الهواء بعد 10دقائق،أرجو ( إجازته) أخذ بيت التقرير واطلع عليه،وشطب بقلمه بعض فقرات التقرير، وسلمه إليّه ومضينا في طريقنا. استوقفني الحدث وسألت بيت؛ لم أكن أتصور أن تقارير CNN تخضع لرقابة وزارة الدفاع، أجابني ؛ جميع وسائل الإعلام وليس سي ان ان فقط. قلت له؛ ولكن بإمكانه نشر تقريره طبقاً لقانون حرية الصحافة، أجاب: بإمكانه ذلك فعلًا، وبإمكاننا أيضاًdenying him the access، وصحفي من دون مصدر يفقد قيمته، وكم من الصحفيين ذهبوا أدراج الرياح gone with the wind هذه القصة كان لها دروس مستفادة بالنسبة لي، وخصوصاً حرية الإعلام وكيفية الالتفاف عليها".

ومن وجهة نظر د. فايز الشهري فإنه وبشكل عام يمكن القول إن أكثر من أسرف في توظيف مفهوم "إعلام السلطة " حديثاً هي المدرسة الليبرالية الغربية ضمن المناكفة مع الإعلام الماركسي والشيوعي بشكل عام. وبذات المفاهيم وظف الأمريكيون والأوروبيين هذا التنميط في استهداف مؤسسات الحكم العربية ضمن مفاهيم الحرية واستقلالية الإعلام. في الغرب ومع الإيمان بحرية الإعلام فإن الحكومتين البريطانية والفرنسية تحديداً تشرفان وتديران أهم المؤسسات الإعلامية خاصة في مجالي الإذاعة والتلفزيون. كما أن شبكة CNN لا تبتعد عن مفهوم إعلام السلطة كثيراً مثلها مثل صحيفة USA Today ناهيك عن صوت أمريكا وقناة الحرة وإذاعة سوا التي تنشر فكر السلطة الأمريكية بالتناقضات كلها رغم أن القانون الأمريكي يحد من ذلك. وإعلام السلطة لم يمت بل عاد بصورة جديدة من خلال تبني محطات وشخصيات إعلامية وبرامج بعينها. وفي مجال الإعلام الجديد حدث بحرج وبلا حرج فأنف السلطات في كل مؤسسات الإعلام الجديد تحت وهم الإعلام البديل.

من جهة أخرى أوضح د. فايز الشهري طالما أن الإعلام له قوة وتأثير كان ضرورياً أن يكون للسلطة أدواتها الإعلامية لتحقيق التوازن الفكري والاستقرار الاجتماعي. لا يوجد إعلام في كل العالم لا يرتبط بسلطة سياسية أو اقتصادية أو عسكرية وقضية استقلالية الإعلام خرافة لا يصدقها حتى من يروجها من الغربيين. كذلك فقد تبدلت الأدوار مع الإعلام الجديد ولكن هل التغير إيجابي أم في خامة السلبية. هل يمكن القول إن إعلام (سلطة الجماهير) أكثر رحمة وعدالة من إعلام السلطة التقليدية. وهل الدور التنويري للإعلام الجديد يسير في الاتجاه الصحيح. ومن وجهة نظر د. فايز فإن الإعلام المؤثر (وليس المثالي) هو ذاك المرتبط بالسلطة أيا كانت (سياسية اقتصادية اجتماعية عسكرية)؛ لأنه يستمد منها الحماية والأهم الدعم. وإذا قالوا لك عن إعلام مستقل فقد حدثوك عن رابع المستحيلات.

ويرى أ. سعيد الزهراني تعليقاً على ورقة د. عبدالله الحمود حول: سلطة الإعلام وإعلام السلطة، أن التقديم والتأخير في العنوان أعلاه مقصود وفق ثنائية الإزاحة والإحلال إذ يتقدم مصطلح (سلطة الإعلام) على (إعلام السلطة) بحسب حالة الراهن والقائم اليوم التي تنحى باتجاه الأول فيما يتأخر الثاني الذي كان في السابق أولًا ووحيداً أيضاً.. وذلك بفعل البيئة الاتصالية الإلكترونية السائدة اليوم.. إنه عصر الموجة الحضارية الثالثة وفق أولفين تولر.

وأشار أ. سعيد الزهراني إلى أن د. الحمود قد انتهى في ورقته إلى توصيات تهدف إلى خلق مشروع تقارب فيما بين السلطتين.. وهو أمر إيجابي لكنه في حقيقة الأمر طوباوي وغير ممكن التحقق بالاستناد إلى أمثلة د. الشهري ود. المحيا.. فحتى النماذج الديموقراطية في العالم لا تعدو دعوات الحرية الإعلامية فيها عن كونها شعارات نيونية براقة معدة لملء الفراغات القابلة للاستهلاك السريع.. ناهيك عن دلالة المقولة الشهيرة (لا إعلام بلا أيديولوجيا) سياسية اقتصادية دينية ... إلخ.. وهنا سيُصبِح الحديث عن حرية وحياد وموضوعية رقم بلا خانة تحتويه.

واختلف أ. سعيد الزهراني مع ما ذكره أ.د. عبدالرحمن العناد بأن الإعلام التقليدي لا يحتاج إلى بحث أصلًا .. قضيته محسومة سلفاً ولا تحتاج إلى مزيد من التشخيص لأن هناك اتفاقاً عاماً على كآبة الحال وسوء المنقلب في أدائه وطنياً ومهنياً وأخلاقياً.. ويرى أ. سعيد الزهراني على العكس من هذا تماماً أن مصطلح سلطة الإعلام لولا بيئة الاتصال الإلكتروني والإعلام الرقمي لكان في عداد من لم يولد بعد.. ولكنا في إطار مصطلح إعلام السلطة فقط.

وبالعودة إلى بيئة الاتصال والإعلام الإلكترونية، يرى أ. سعيد الزهراني أن تلك التي شكلت رحم الخصوبة لولادة مصطلح (سلطة الإعلام) بمفاهيمه الدالّة.. والسؤال : هل هي الأخرى قادرة على خلق أرضية آمنة لحماية الحرية المقدسة؟.. نشك في هذا.. ولنبدأ من لبنة السيطرة على الإعلام التقليدي بجميع أشكاله وسنجد أن نظام (المؤسسة) هو من سهل الطريق للسلطة لكي تسيطر وتهيمن على مضامين وسياسات المؤسسة الإعلامية.. وبالتالي تتحكم في جل مخرجاتها وإنتاجها.. بطبيعة الحال نحن نتحدث عن إعلام تقليدي/جماهيري لا ينهض إلا وفق نظام مؤسسي.. وهو الأمر غير المتحقق في البيئة الاتصالية الإلكترونية التي ذابت فيها الحدود وتهاوت ضمنها الهويات.. وكأننا أمام معادلة جديدة طرفها الثابت الإعلام فيما تحول طرفها الآخر من (جمهور) إلى (مستخدمين).. وهنا مكمن الوهم لمن يَرَوْن عدم قدرة السلطة (أي سلطة) على السيطرة والهيمنة على البيئة الإلكترونية.

وفي تقدير أ. سعيد الزهراني فإن نظام المؤسسة الذي مكن السلطة من السيطرة على مؤسسات الإعلام التقليدي.. موجود حتى في البيئة الإلكترونية التي نتوهم استحالة سيطرة السلطة عليها.. ففي الواقع نحن أمام أشكال جديدة من الأنظمة/الأبنية المؤسسية .. التي تتيح للسلطة السيطرة على البيئة الإلكترونية.. سمها مثلًا (المؤسسة الافتراضية أو البديلة أو الإلكترونية) مثالها منتديات الواتس والمجاميع البريدية ومجموعات الفيس والهاشتاق.. خذ مثالًا فعلياً أكثر دقة وهو استخدام أجهزة المخابرات والأمن والتيارات الفكرية والسياسية لتطبيقات البيئة الاتصالية الالكترونية.. هذه في مجملها تكشف عن أبنية مؤسسية من الممكن اختراقها وبالتالي الهيمنة على شكل ولون وطعم ورائحة ما يتم تداوله وتحقيق الغاية المستهدفة.. بطبيعة الحال وحتى وفق النموذج المقترح أعلاه للمؤسسة البديلة أو الافتراضية.. سيكون حجم الهيمنة السلطوية أخف وطأة وأقل دقة من حيث التوجيه.. لكن هذا لا يلغي أن غاية السيطرة والهيمنة لدى قوى التأثير والمصالح لن تموت بل ستتحول من شكل إلى آخر ومن صيغة إلى أخرى.. وهنا يبرز عامل الزمن (السرعة) الذي هو شرط البيئة الإلكترونية الأهم على الإطلاق.. من سيحضر في الوقت المناسب سيحسم لصالح من تكون الهيمنة.

وأضافت أ. فاطمة الشريف أن المنظور التاريخي لهذا الصراع قد ظهر منذ القدم حيث ظهر التوجس والريبة والشعور بالخوف الذي أبدته السلطة تجاه النشر العام مع ظهور الكتابة نفسها فبالعودة إلى التاريخ نجد أن خشية السلطة – الدينية / السياسية – لم تكن في اعتقادي مع ولادة المطبعة بل كانت مع ولادة الكتابة نفسها، حيث تم اعتماد تسمية مقدسة على الكتابة أي كتابة.

فبإطلاق مسمى ( الهيروغليفية ) على الكتابة والتي تعنى النقش المقدس كان محاولة لإضفاء شكل من أشكال القداسة والذي بدوره يؤدي إلى تحريمه على العامة .. هو ما حدث بالفعل .. حيث تم تحريم تعلم الكتابة إلا للكهنة والقائمين على المعبد .. إذن هذا فيه فهم مبكر للقوة التي تتيحها الكتابة لمن يمتلكها، وهذا ما جعل الكتابة على مر العصور إما محرمة كما حدث في البداية أو مراقبة بشكل كامل، وهذا ما يمكن فهم حالات المصادرة والحرق والمنع للكثير من الكتب، وحالات القتل والإعدام التي تعرض لها مفكرين وكتاب على مر التاريخ.

تطور الأمر بالطبع بظهور المطبعة، وأصبح أمر مراقبته أكثر صعوبة بالنسبة للسلطة السياسية، وحدثت ثورة هائلة في الإنتاج والتلقي وتبادل الأفكار على مستوى العالم، ويلخص يوهان رودولف غوتليب مردّ هذا الخوف الذي تشعر به السلطة تجاه النشر والكتب والقراءة عموماً بقوله: " إذا لم ينتج دائماً عن قراءة الكتب وبصورة جلية ثورة، فإنها تصنع ساخطين ومتمردين ينظرون بعيون حاقدة وغاضبة إلى مؤسسات السلطة التشريعية والتنفيذية.

وهم غالباً ما يكونون غير راضين على دستور البلاد التي ينتسبون إليها " .. وهو الأمر الذي يمكن فهم مقولة وزير الدعاية السياسية لأدولف هتلر جوزيف غوبلز " كلما سمعت كلمة مثقف تحسست مسدسي " على أساسه .. إذا كان الأمر في عمقه هو صراع بقاء وسيطرة تواجه به السلطة السياسية أمر الكتابة والنشر بين العامة والإعلام أحد تلك الوسائل المهمة بكل ما يعنيه ويؤدي إليه من وعي وفهم وتبصر حول الحقائق التي دائماً ما تحاول السلطة إخفاءها أو السيطرة عليها .. بالطبع لم يستمر هذا الصراع على نفس الدرجة من الحدة والمواجهة، بل أخذ في التواري قليلًا مع ظهور نُظم ديمقراطية يتاح فيها للشعب قول كلمته، وإن لم يختفِ نهائياً إذ لا وجود لسلطة ديمقراطية ومتسامحة بالمطلق . واستمر من جهة أخرى هذا الصراع والمواجهة بين السلطة وأمر النشر في تلك النظم التي لم تتبع النهج الديمقراطي، وكان ذلك أوضح ما يكون بشاعة وقمعا في النظم الشمولية ( الشيوعية ) والديكتاتورية (العسكرية) وهناك عشرات القصص حول أشكال مريعة من هذا القمع، الذي لا يزال قائماً إلى وقتنا الحالي ( النظام الكوري الشمالي ).

لكن ومع التطور المتسارع وبظهور الشبكة العنكبوتية وإمكانية النشر العام وغير المحكوم برقابة مؤسساتية والتي تغلبت في نظري على وسائل الإعلام التقليدية والتي مازالت في معظمها تحت سيطرة ورقابة الدول والأنظمة إن كانت بشكل مباشر وعلني أو غير مباشر، وتراخت قبضة السلطة إلى حد بعيد مع ظهور الإعلام الحديث وإن لم يكن بالمطلق أيضاً، إذ كثيراً ما نرى ملاحقات وأحكام بالسجن على خلفية آراء منشورة بشكل شخصي غير مؤسسي .. إلا أن الأمر أخذ في التطور إلى الأفضل، ولن يمر وقت طويل حتى تعلن الكتابة من خلال وسائل الإعلام الحديثة انتصارها النهائي ولو بشكل جزئي على السلطة في هذا الصراع التاريخي المرير. إن جوهر الصراع الحقيقي هو الانتقال من التاريخ الشفوي الذي يمكن التعديل عليه ـ إلا النقش والكتابة التي تصبح أمراً تاريخياً من المحفوظ في الذاكرة ـ إلى المحفوظ عن طريق الكتابة.

ولخص أ. عبدالله آل حامد وجهة نظره بقوله: يتفاعل المجتمع الآن مع ثلاثة أنواع من الإعلام؛ الرسمي وهو مهم لعكس خطاب الدولة وتوجهاتها داخلياً وخارجياً وحتى وإن تم إقصاؤه أو تحجيمه اجتماعياً، وإعلام المؤسسات المعلنة بكل أشكاله وتصنيفاته، وإعلام الظل الذي يدار بعقول وأيد خفية وهو دائما يمثل صداماً مع الممنوع من قانون السلطة أو مسلمات الدين والمجتمع. وهنا أعتقد أن الأول والثاني يدار بأموال وإرادة وتسهيلات السلطة وأصحاب النفوذ بشكل مباشر أو غير مباشر ولا يمكن أن يكون محايداً وإلا وجد الإيقاف وربما الإفلاس والتعطيل وكلما اقتربت من دوائر صناعة القرار حصلت على امتيازات الأخبار والتقارير الحصرية وتقرب منك المعلن ومنحت جزءاً من كعكة السلطة. أما إعلام الظل أو النشاط الإعلامي السري فهو إما أن يكون صوتاً حقيقياً وضميراً حياً ناطقاً يشكل ضغطاً على المسؤول ويدفع باتجاه الإصلاح والتنوير أو أن يكون مجرد تصفية للحسابات وترويج الأفكار الضالة والشاذة عن سياقات الوطن، ورغم ذلك استطاعت السلطة زيادة فاعلية السيطرة عليها وتوجيهها. بناء على ما سبق، يمكن القطع بأنه ليس للإعلام سلطة إلا على السلطة المنقسمة!!!

ويعتقد أ. عبدالله آل حامد من جهة أخرى أنه في الوطن العربي يوجه علينا اليوم سلطة إعلام الدول الكبرى وبكثافة، مما ينال من وطنيتنا ودينا وتربية أبنائنا، ويسوق لصورة مشوهة عنا يقنعنا بها قبل أن ينقلها للعالم، وللأسف غيبتنا حربنا الإعلامية بيننا وتجاذباتها مع السلطة والآخر من دون تقوية جبهة إعلامية داخلية قادرة على الوقوف في وجه الآلة الإعلامية الغربية غير المنصفة لقضايانا وهذه تبقى السلطة الإعلامية الحقيقية الباقية على الأقل ولا يضعفها إلا مصالح دولها معنا.

وأكد د. عبدالرحمن الهدلق على أن دور الإعلام مهم جداً في نشر الوعي والثقافة الانتخابية، وفيما يبدو له من خلال المتابعة والرصد فإن الصحافة الغربية أكثر اهتماماً ونشاطاً من غيرها إلى جانب بعض الصحف الإلكترونية ذات الاتجاه الليبرالي مقارنة بالصحف المحافظة.

وعلق اللواء د. سعد الشهراني على مداخلة سعادة السفير أ. أسامة نقلي وما سمعه ورآه حول واقع العلاقة بين السلطة والإعلام في الولايات المتحدة التي تسوق على أنها قلعة الحرية والإعلام الحر وهذا يؤيد ما نعرفه جميعاً بأن حرية الإعلام والادعاء بأن السلطات الرسمية الغربية لا تتدخل هو أمر غير صحيح على الاطلاق . وهذا لا يعني أنه لا توجد حرية إعلام في الغرب، هي موجودة ولكنها حرية متفق عليها بين السلطتين بالمواد الدستورية وبالقوانين التي تحكم حدود السلطتين وحقوق كل منهما على الآخر وحقوق عامة الناس عليهما فضلًا عن ارتقاء الوعي ومنظومة الحقوق والواجبات. وهذا برأيه ينسحب على الإعلام بنوعيه التقليدي والجديد في الغرب.

وفي رأي اللواء د. سعد الشهراني فإنه لا يوجد إعلام رسمي في الغرب كما هو في بقية دول العالم وإن وجد فإنه قد يتفوق على الإعلام الخاص والمثال bbcفي بريطانيا وppsفي أمريكا، ما يميز الإعلام في الغرب هو أولًا سقف الحرية المرتفع وحرية النقد المتاحة للجميع والممارسة من الجميع وليس للإعلام والإعلاميين فقط والأهم أن الإعلام هناك يمارس دوراً رقابيا مهماً على الأداء العام وعلى الموظفين العموميين والسياسيين ومن يحتل مركزاً عاماً في المؤسسات العامة والخاصة وهذان الأمران هما ما يميز الإعلام الغربي.

أما عندما يواجه الغرب العالم فهو يسيطر على الإعلام ويوجهه أي أن حرية الإعلام والنقد والكشف والتحليل الحيادي والمستقل تذهب down the drain ونتذكر ما أسموه في حروبهم الأخيرة embedded أي المراسل الذي يصبح جزءاً من الكتيبة فهو يرافقهم ولا يرسل إلا ما يقره الرقيب وللأمانة فإن هناك ضمائر حية موجودة في الإعلام الغربي والدليل أبو غريب وما يماثلها... الإعلام خارج المنظومة الغربية وفي الجانب السلبي من الأمور تسعى السلطة الرسمية من خلال (إعلام السلطة) أولًا ثم من خلال التحكم والقمع والرقابة الشديدة وباستخدام أدوات أخرى إلى توجيه الرأي العام والتحكم فيما يصل إليه من معلومات حتى تحمي نفسها وتخفي قصورها وفشلها وفسادها وفي أحسن الأحوال عندما تخاف السلطة من الآثار العكسية للقمع وكبت الحريات أو عندما تتبنى السلطة الرسمية منظوراً إصلاحياً فقد تخفف من قيودها وتسمح بمتنفس هي مجبرة عليه في ظل انفلات الحبل بعد أن أصبح كل من يملك جهازاً مراسلًا معظمهم غير معروف الهوية.

وتعتقد أ. ليلى الشهراني أن العلاقة بين السلطة والإعلام في العالم العربي علاقة تكاملية، فما تفسده السلطة يرقعه الإعلام حتى في أكثر الدول العربية حرية. فالإعلام فيها يبتعد عن التصريح أو حتى مجرد التلميح لأخطاء السلطة، يقول الكاتب يوسف ادريس رحمه الله "الحرية الموجودة في الوطن العربي كله لا تكفي لكاتب عربي واحد" وبالنظر إلى حال سقف الحريات في البلاد العربية هناك تضييق ومصادرة لبعض الآراء المعتدلة فتتم ملاحقتهم قانونياً ومضايقتهم بالمنع أحياناً، وسياسة حجب بعض المقالات أو كثرة القصقصة لأجنحتها في بعض الصحف خير مثال، لكن مع دخول الإعلام الجديد بدأت تتغير بعض الأمور وبدأنا نرى وميض مساحة للتنفس، وهذا انعكس إيجاباً على بعض الآراء التي كان من المحال مناقشتها لسخونتها فأصبح من الممكن التطرق لها في بعض المقالات أو الحوارات وإن كانت تظهر على استحياء وبأطروحات حذرة خشية المساءلة.

ومن وجهة نظر أ. ليلى الشهراني يستطيع الإعلام أن يكون عين السلطة وليس يدها، فبناء الإنسان يبدأ من الإعلام الناجح، فهو حلقة الوصل بين السلطة والشعب. الدول التي تعتمد على الإعلام الموجه، تعاني كثيراً، لأنها مثل من يربي تنيناً جائعاً، يستطيع توجيهه كل من يطعمه أكثر، ويظهر ذلك في إعلام بعض الدول بعد الربيع العربي، وكيف تتقلب المواقف والآراء لديهم بشكل لا يخطر على البال بل للدرجة التي تجعلك مدهوشاً من تناقضات هذا الإعلام البائس. نحن في حاجة إلى إعلام جاد ونظيف يعلي من شأن الكلمة الصادقة والحرية المسؤولة، ويكون عوناً للسلطة ونوراً تستضيء به في طريقها للإصلاح والتنمية والرقي بشعوبها.

من ناحية أخرى، أوضح م. سالم المري في تعليقه على ورقة د. عبد الله الحمود فيما يخص إعلام السلطة وسلطة الإعلام أنه لا يرى على أرض الواقع تحقق أي من الشروط الأربعة التي افترضها د. الحمود لفك الاشتباك بين السلطة وإعلامها من جهة وسلطة الإعلام من جهة أخرى (على الأقل في دولنا العربية والخليجية).

واتفق م. سالم المري مع أ.د عبد الرحمن العناد بأن هناك تداخلًا وثيقاً في المصالح بين الإعلام التقليدي والسلطة في الدول النامية ومنها دولنا العربية والخليجية أما سلطة الإعلام ونفوذه على الجماهير فلا يمكن أن تكون أكثر وضوحاً مما هي علية في ثورات الربيع العربي حيث استطاعت الجزيرة إسقاط ثلاثة أنظمة عربية وحاولت في الآخرين لولا بعض التدخلات الإقليمية والدولية المضادة، كما اتفق أيضاً مع د. مساعد المحيا على أنه ثبت لنا في أحداث الأمس القريب أن الإعلام الأمريكي خاصة والغربي بشكل عام غير مستقل عن السلطة بالرغم من ديموقراطية الدول الغربية وهذا يثبت كلام أ.د العناد عن الارتباط الوثيق بين السلطة والإعلام التقليدي. ولذلك فإنه من مصلحة السلطة أن يكون هناك مسافة معينة بين المسؤول الحكومي والإعلام حتى لا يفقد الناس الثقة في الإعلام ويربطون بينه وبين أخطاء السلطة التنفيذية.

وفي الإطار ذاته، أوضح د. خالد الرديعان أن هناك طرفاً ثالثاً لم تتناوله ورقة د. عبدالله الحمود وهو المتلقي أو الجمهور. هذا المتلقي يشكل سلطة أخرى أسميها مجازاً "سلطة المتلقي" وهي سلطة في غاية الأهمية.. صحيح أنها لا تمارس القهر على رجل الإعلام أو حتى السياسي ولكنها تمارس الفرز والتدقيق وحرق الإعلامي مهنياً عندما يحاول تضليلها أو ممالئة السلطة السياسية على حساب الحقيقة التي يفترض أن يكرسها الإعلام ويدافع عنها. متلقي اليوم ليس كمتلقي الأمس؛ فالمعلومة تصله من عدة مصادر ويستطيع الفرز والتحقق بنفسه من صدق ما يصل إليه من معلومات.. ولذلك يميل د. خالد الرديعان إلى القول أنه بجانب سلطة السياسة القهرية هناك سلطة المتلقي التي يفترض أن يضعها الإعلامي في مقدمة اهتماماته. هذا الوضع يصعب من مهمة الإعلامي ويجعله بين فكي كماشة: السلطة السياسية من جهة والجمهور من جهة أخرى. وكلما زاد الاستبداد السياسي والفكري أصبحت مهمة الإعلامي في غاية الصعوبة بل مستحيلة في حين أن الجمهور لا يريد منه سوى الجهر بالحقيقة.. والخلاصة أن مهمة الإعلام والإعلاميين ليست بالسهولة التي نتصورها.

وعلق د. مساعد المحيا على توضيح د. خالد الرديعان بأن هذه المسألة لها ميدان آخر جدير بأن يتم تناوله .. وهي لدينا نعبر عنها مثلًا بنظرية لولبية الصمت ولها تفسيرات متعددة منها أن وسائل الإعلام قد تختار الحديث في موضوعات معينة ولا تجرؤ على موضوعات أخرى إذا كانت تعتقد أن هذا الرأي لا تؤيده الأكثرية في حين أنها سترحب بالموضوعات التي تؤيدها الغالبية... فالخوف من رفض المجتمع قد يسيطر على الإعلامي ويجعله غير قادر على البوح برأيه في بيئة مجتمعية ترفض هذا التناول.

وبدوره أشار د. خالد الرديعان إلى أن ما يقصده هو توسيع المفهوم ليشمل ثلاثة أطراف: (السلطة، الإعلام، الجمهور). حيث يرى أن سلطة الجمهور المتلقي أشد من سلطة السياسي في ظل ما نراه من انفتاح إعلامي... يستطيع الإعلامي أن يداهن السياسي لكنه لا يستطيع مداهنة الجمهور.

ومن جديد عقب د. مساعد المحيا بقوله: اليوم عدد من العلماء والمسؤولين والإعلاميين لهم آراء ومواقف لا يجرؤ بعضهم أن يطرحها خوفاً من أن يتم تهميشه وإقصاؤه من الجمهور .. ولذا يعبر عن المواقف الأكثر قبولًا.

أما د. فهد الحارثي فتناول سلطة الإعلام وإعلام السلطة من زاوية محددة وهي التسليم سلفاً بأن لا مجال للبحث في طرق أو كيفية تحرير إعلام السلطة من مخالب السلطة الخشنة أو الحريرية فهذا ضد وجوده من الأصل وتسميته تدل عليه " إعلام السلطة " يقابل هذا الإعلام دائماً إعلام "محايد" وقد وضعت الكلمة بين قوسين لأن رولان بارت يرى أن ليس هناك خطاب أو نص محايد مطلقاً.. وهذا الإعلام المحايد اتسع فضاؤه اليوم وتعددت وسائله وتفاقم جمهوره وهو ما شكل له " سلطة " قوية جداً كان من أبرز نتائجها مضاعفة الوهن الذي يعاني منه إعلام السلطة فلا وهج إلا وهجه على الرغم من كل ما يقال عنه من فوضى واضطراب وتلبيخ !

وأضاف د. فهد الحارثي: أجل اليوم بالذات يمكن أن نتكلم عن "سلطة الإعلام" وهي مرحلة انتقلت اليها المجتمعات بعد هذا الانفجار الهائل في أدوات صناعة المعرفة وفي وسائل تداولها : إنتاجاً وتصديراً .. سرعة وتفاعلًا. السلطة نفسها أخذت تحسب له ألف حساب فهو يصل قبل أن يصل إعلامها، وهو يستهلك أكثر ويؤثر أكثر ويوجع أكثر. لا بل إن السلطة نفسها صارت تتوسّله في اتصالها بالناس، فتهمل وسائلها الأخرى أو لا تعوّل عليها. وهكذا فإن "سلطة الإعلام " أضحت سيفاً مسلطاً على رقبة السلطة وكذلك على رقبة إعلامها، أما السلطة فقد قابلت ذلك بالامتثال والاستجابة، وأما الإعلام التقليدي فقد واجه مصيره الجديد بالشروع في محاولة استلاف الطاقة، عن طريق تطوير نفسه والبحث عن مغذيات جديدة لمنتجاته بل لم يعد يتردد في الاتكاء على وسائل الإعلام الجديد نفسها، وهو لا يستطيع أن ينكر أن من فضائل هذا الإعلام عليه أنه وسّع كثيرا من ضائقاته، فجعله يقول ما لم يكن يجرؤ على قوله من قبل، بل لا يقترب منه، مجرد اقتراب !! كما أنه ساهم في تنظيف بعض الممرات من الكذابين وفاقدي الضمير وعديمي المهنية. فصرنا نقول لهؤلاء : الظرف الإعلامي الجديد لم يعد يسمح، فإذا لم يكن لديك شيء " مهم " تريد أن تقوله فننصحك بالصمت. هكذا امتدادات " سلطة الإعلام " فقد وصلت إلى كل هذه التخوم بكل اقتدار.

ومن وجهة نظر د. فهد الحارثي فإن "سلطة الإعلام" هي ناتج مبهج لتبادلية المنافع بين الإعلام نفسه والجمهور، فالوسائل الجديدة أفسحت للجمهور مكاناً رحباً في ساحة الإعلام وجعلته شريكاً فعلياً في صناعة المستقبل بشكل أو بآخر. والجمهور أمدّ سلطة الإعلام الجديدة بصوته العالي وبقبضته الصلبة، فهو منتج هذا الإعلام في صيغته الجديدة وهو مستهلكه. سلطة الإعلام مكّنت الجمهور من أن يتكلم ويناقش ويصرخ فازداد نفوذه، والجمهور احتضن هذا الإعلام ووضعه في حزامه وفي جيبه وتحت وسادته فقد حقق معجزة " الخل الوفي" مما دفع بسلطة الإعلام إلى الأمام أيضاً. الجمهور استمد سلطته من سلطة الإعلام والعكس هو عين الصحيح.

ومن زاوية مختلفة، تطرق أ. خالد الحارثي إلى وجهة نظر العلوم الإدارية في واقع الإعلام العربي، والفكرة العمالية للصحفي المحترف، حيث أشار إلى أن مهنة الصحافة لاشك وأنها تحمل رسالة كبرى إذا ما استوعبتها دور الإعلام والصحافة، وهذا ما يجعله يشك skeptic about في صلاحيتها على مستوى المؤسسة في العالم العربي إذا لم تتحرر من الملكية الخاصة وملكية القلة، إذ إن القرار الإداري بيد البرجوازي في أحسن الأحوال.

في العالم الغربي تختلف المعادلة ولذلك تختلف الشروط، كما ذكر الأساتذة مسبقاً فتاريخ الصحافة ترافق مع تطور النظرية الليبرالية الكلاسيكية ونظريات التعليم الليبرالي والتعليم العلماني والتعليم الاجتماعي وهي حاضرة منذ ذلك الحين بأساتذتها ومريديها في تلك المجتمعات. فلا حاجة للمؤسسات الإعلامية للحوكمة الإدارية لضمان حيادها النسبي المعقول لأن البديهيات التي تقود السلوك الاجتماعي كفيلة بتحميل المؤسسة الإعلامية خسائر فادحة وإفلاس حاد إذا تلاعبت بتلك البديهيات من فردية وسلطة القانون والشك في السلطة ومؤسسات المجتمع المدني .. إلخ.

الصحافة كـ مهنة أفراد تتجلى فيها القيمة الإنسانية العليا التي يحملها الفرد من جد واجتهاد وتعب ونكران الذات وتضحية .. إلخ، وتظهر بوضوح في مواقف الصحفي المحترف وتفاعله مع قضايا مجتمعه وتوثيقه لما تقترفه المؤسسات السياسية والبرجوازية والدينية في حق الأفراد والمجتمع من تغول ضد الإنسان والمهمشين بكافة فئاتهم. وتخبو فعالية وقوة هذه القيم العليا عند التحاقه بالمؤسسات الإعلامية في الشرق العربي نظراً لتدخل المصالح الضيقة للمؤسسات الإعلامية على خط الإعلامي الوطني حتى لا يُعرف له فيما بعد هوية إذا ما انساق وراءها. وقد شهد العالم العربي في فترة الربيع تردد الكثير من المؤسسات الإعلامية في نقل الأخبار ودراسة الوقائع والتعامل مع الحدث التاريخي بما يليق به، والاحتفاء بصانع الربيع الإنسان العربي، وظلت الكثير من مؤسسات الإعلام تأخذ طرفاً ضد آخر من أطراف الصراع السياسي وتركت قضية الإنسان العربي المنكوب وبعيداً عن التركيز على الفكرة الرئيسة وزيادة الوعي حولها وفتح الحوارات مع العلماء والخبراء وتسليط الضوء على الواقع المرير بكل أشكاله في مجتمعات العالم العربي. قد لا ينطبق هذا الرأي تماماً على شبكة الجزيرة التي تميزت قبل الربيع بالعمل الثقافي والإعلامي الملامس لاهتمام الإنسان العربي، وهو ليس إلا دلالة على الإدارة الاحترافية من الإعلاميين المخضرمين المخولين باتخاذ القرار، مما سمح لها عبر عقدين من الزمن ببناء القاعدة لنبتة الربيع التي تكاملت مع وصول قواعد البيانات والمعلومات العالمية (الإنترنت) إلى يد المستخدم العربي الذي استفاد فيما بعد أيضاً من شبكات التواصل الاجتماعية.

ثم أخذت مكانها بين بقية الشبكات الإعلامية في أن تكون طرفاً في الصراع السياسي وتكاد تطغى تلك الحماسة الآنية على رسالتها للإنسان العربي. وهذا دلالة ضعف إداري انتابها من شكل ما ليس من الحكمة القطع به من دون دراسة لكن ربما يكون أحد الأسباب عائداً إلى ضعف أداء ووظيفة وحدة الدراسات والأبحاث التابعة للإدارة الإستراتيجية للشبكة.

وأوضح أ. خالد الحارثي أنه لم تفلح في نظره كثير من المؤسسات في توظيف الربيع لصالح الإنسان العربي حتى لا يعود الاستبداد إليه مرة أخرى. لا يزال الإعلامي الفرد أو المستقل العربي غير مرغوب به في كثير من مؤسسات الإعلام، مما يجعله محاصراً؛ لعدم توافر وسائل الكسب المادي من العمل المحترف المستقل عن رأي المؤسسات المذكورة، مما يدفعه إلى الاشتغال بالموضوعات البعيدة عن الحساسية أو تلميع السلطة والبرجوازية في بعض الأحيان. ويعتقد أ. خالد الحارثي أيضاً من وجهة نظر إدارية أن (سلطة الإعلام) في العالم العربي صعبة التحقيق على يد الإعلاميين الأحرار والمستقلين المحترفين من دون التحالف مع المستقلين من قطاعات علمية أخرى بأكاديمييها وخبرائها مثل العلوم الإنسانية من علوم اجتماع حديثة وقانون وسياسة واقتصاد وإدارة لتفكيك خرافات وأساطير وحصانة البرجوازيات العربية التي تتغذى على عرق وكرامة الإنسان العربي وحقوقه، وتتكسب به على موائد السلطة والمؤسسة السياسية.

أما د. الجازي الشبيكي فترى أنه مما لاشك فيه بل ومن المفترض ألَّا يكون للسلطة سُلطة على الإعلام ولا للسياسة تسييس له إلا في حدود المصلحة العليا للمجتمع، وما نراه من تحول العمل الإعلامي في بعض القنوات الفضائية إلى ساحات برلمانية وحزبية وفق أيدولوجيات ومصالح معينة يعد بعيداً جداً عن الدور الحقيقي للإعلام الموضوعي المحايد. الإعلام ينبغي أن يوعي الناس ويوضح لهم الحقائق والصور المجتمعية والسياسية كما هي والناس بدورهم يختارون القرارات والأشخاص الأصلح.

وأضاف السفير أ. أسامة نقلي أن هناك فرقاً بين إعلام الخبر، وإعلام الرأي، كما أن هنالك تساؤلات عن ماهية (الإعلام التقليدي) وما هو الإعلام المقابل له. ويقول السفير أ. أسامة نقلي: استوقني ملياً المصطلح الشائع ( الإعلام التقليدي في مواجهة الإعلام الجديد )، بالتأكيد الإعلام الجديد خالٍ من القيود والرقابة على عكس الإعلام التقليدي، غير أن الإعلام التقليدي يظل متمتعاً بالمهنية المطلوبة سواء في نقل الخبر بعد التأكد منه وفق أصول الإعلام المعتمدة، أو كتابة الرأي وفق أخلاقيات المهنة التي تراعي دائماً الذوق العام الذي تحدده العادات والتقاليد المجتمعية.

وهذا الأمر للأسف لا نجده في الإعلام الجديد الذي تجاوز حدود المصداقية والمهنية في ظل سعيه الدائم نحو الإثارة. ومن هذا المنطلق أفضل تسميته بالإعلام الحقيقي عن تسميته بالإعلام التقليدي، وستظل سطوته قائمة، من واقع مصداقيته أولًا، ومن واقع تطور أدواته باستخدام نفس مواقع التواصل الاجتماعي في نشر رسالته ثانياً، وقد لا أبالغ بالقول أن وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت أكثر مصداقية بانضمام الإعلام (الحقيقي) إلى ركابها. أما عن حرية الرأي فسوف تظل نسبية وليست مطلقة في جميع دول العالم، وقد أوردت قصة المتحدث الرسمي لوزارة الدفاع الأمريكية والسي ان ان بكل تجرد للتدليل على هذا الأمر. فإذا ما كانت بعض الأنظمة الشمولية تمارس القمع ضد الإعلاميين لغرض خدمة الإعلام لسلطتها، فأيضاً الأنظمة المتحررة تسعى لنفس الهدف ولكن بأسلوب آخر.

وأشار د. عبدالله الحمود إلى أن الإعلام يعد بمثابة السلطة الرابعة؛ فعندما يشارك الإعلام المؤسسي السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية في أي مجتمع، باعتباره السلطة الرقابية، فأقل ما في الأمر أن يقوم المجتمع على أربعة أركان، بدلًا من ثلاثة. وأن يكون من بين السلطات ما شأنه الرقابة على السلطات الثلاث الأخرى. وحينها يمكن الحديث عن دور حيوي للإعلام. وضرب د. الحمود مثالًا مهماً في هذا السياق بقوله: خذوا هذا المثال الذي يدركه جيداً كل من عاش في مقاطعة كبك في كندا منتصف التسعينات الميلادية الماضية:

الثالثة عصر الأحد: قناة RDF تبث خبراً وتتبعه بتقرير إخباري عن فساد كبير في إحدى شركات خدمات الاتصالات واتهامات قوية مباشرة لمجلس الإدارة وكبار الإداريين.

الرابعة عصراً: اتصالات متبادلة بين الناس لمتابعة الخبر المهم.

السادسة مساء: رئيس مجلس الإدارة يخرج في عدة قنوات أخرى يكذب الخبر ويهدد RDF بمحاكمتها صباح يوم غد الإثنين.

الثانية عشرة من ظهر الغد: RDF تعد مشاهديها بتقرير مفصل عند الثالثة.

الثالثة عصراً: ينشر التقرير لتفاصيل قضايا الفساد، مع تصوير ليلي كامل لليلة البارحة فيه أربع عربات تصوير ليلي: واحدة عند مقر الشركة واثنتان تتبعان الشاحنات التي تهرب بالوثائق لتخفيها والرابعة خارج المدينة في مكان إخفاء الأدلة والوثائق ولم تكن الشركة طبعاً تعرف شيئا عن التصوير.

الثالثة والنصف: المذيعة تقول مخاطبة السلطات هذا هو الحال بالتفصيل وهذا هو العنوان الذي جمعت لكم فيه الشركة وثائق إدانتها.

الرابعة عصراً: تم تطويق مكان تهريب الوثائق.

السادسة عصراً: يعلن خبر استقالة مجلس الإدارة وإحالته للمحاكمة.

وعلق د. مساعد المحيا بأن تلك قصة خبرية معبرة ....تعبر فعلًا عن سلطة الإعلام حين يراقب أداء المؤسسات والشركات. وبدوره قال د. مساعد المحيا سأنقل قصة أخرى تعبر عن سلطة أخرى ... ذات يوم كان هناك برنامج تلفزيوني حواري في القناة الأولى قرابة الحادية عشر مساء وبعد أن بدأ المذيع مع ضيفيه الحوار الذي سيستغرق مدة 50 دقيقة وجد المذيع أن المخرج بعد ثلث ساعة يطلب منه أن يختم البرنامج .. وأن هناك اتصالًا جاء بهذا الصدد ..المذيع استغرب ثم قلق ..المذيع توقع أن هناك كلاماً قيل تسبب في طلب إيقاف البرنامج ..وبعد أن اختتم المذيع الحلقة توجه لغرفة التحكم ليكتشف أن شخصية ما اتصلت على المحطة وطلب أن يتم إيقاف البرنامج وإنزال أغنية معينة على الهواء .. وقد تم ذلك ... كل ذلك فقط ليستمتع هذا الشاب.

ومن جانبه أشار د. فهد الحارثي إلى أنهم في المغرب العربي تنبهوا مبكراً للعلاقة المريبة المرتابة بين إعلام السلطة وسلطة الإعلام فانطلقوا لا يلوون على شيء مهيئين بالمحاضن التي تستقبل الضيف القادم، وأول تلك المحاضن كانت التشريعات المنظمة للواقع تحديداً بما يكفل النمو الطبيعي المتوازن . وقد عقد وزير الاتصال المغربي عدداً من الاجتماعات والتي ضمت كل الفعاليات المؤثرة للمشاركة في إعداد القواعد الأخلاقية والمهنية والسياسية التي تضبط الأداء .. فأصحاب المهنة أنفسهم يكتبون التزاماتهم الأخلاقية والسياسية بما يضمن سلامة المجتمع المغربي فتكون هي التشريع الذي ينظم عمل الجميع وبما يكفل الحرية المسؤولة للجميع وبما يدفع إلى تنمية النشاط وتنمية منسوبيه من خلال التكوين (التدريب). أما من الذي سيراقب تطبيق مصفوفة القواعد والضوابط فمجلس أعلى مستقل سينتخب من بين الصحفيين والإعلاميين . وهذا المجلس ينظر في المخالفات وهو من يقرر تطبيقها. تجربة جديدة في عالمنا والمغاربة حفيون بها. المغاربة لم يقاوموا المقتحم العنيف، ولم يتربصوا له، ولم يتهموه بما لم يقل مالك في الخمر، بل رحبوا به وأجلسوه في مكانه ليشرع في البوح.

وذكر أ. سمير الزهراني واقعة حدثت معه شخصياً عندما توجه إلى وكالة وزارة التعليم للمباني المدرسية لاستكمال تحقيق صحفي عن مباني الوزارة المدرسية، ويقول أ. سمير الزهراني: حاولت حجز موعد لمقابلة مسؤول ما، وعجباً كنت كمن يحاول حرث البحر، مع علمي المسبق باستحالة إنجاز المهمة.. هنا يمكنني وصف ما أقوم به ..أتوسل ذراعاً من أذرع السلطة، لأحصل على خبر يخص السلطة، لأنشره في صحيفة تستشرف خطوط السلطة الحمراء قبل أن تُرسم أصلًا ..من خلال هذه الدائرة المحكمة ندرك العلاقة السحرية بين السلطة والإعلام، فلا وجود للإعلام من دون سلطة تحميه و"تنفق" عليه، عكس السلطة التي لم تكتفِ بوزارات إعلامها العتيدة، فأنشأت قنواتها الإعلامية المحترفة كالعربية والجزيرة وسكاي نيوز وغيرها .. لكن "القيد" لا بد أن ينكسر، فكانت "ثورة" التواصل الاجتماعي، وعبثاً حاول إعلام السلطة الوقوف أمام تياره، ليدرك سريعاً خطأ موقفه فأصبحت مطيته المفضلة مواقع التواصل الاجتماعي بخيله ورجله وحتى سهامه.

واهتم أ. عبدالله بن كدسه بالتنويه إلى أن السلطة على الإعلام يمارسها أصحاب السلطة في حدود المكان الذين يسيطرون عليه .. ويقول أ. عبدالله بن كدسه في هذا الإطار: لعلي هنا أتدرج من السلطة الكلية للصحافة على سبيل المثال حيث إن المطبعة تقع داخل حدود الأرض التي تحكمها السلطة من ثَم تصبح السلطة مهيمنة على كل ما يتم طباعته ونشره .. تطور الموضوع إلى وجود قنوات تلفزيونية تبث بثاً أرضياً ويقع مركز البث داخل حدود السلطة كذلك .. ومع التطور التقني " وشكراً للعلم الذي أخرجنا من الظلمات إلى النور " أتت الفضائيات وأسمعتنا ما كنا نتحدث به في مجالسنا على استحياء .. أو ما كنا نريد أن نسمعه .. اليوم لا تستطيع السلطة مهما كانت أن تتجاوز حدود مكانها في السيطرة على الإعلام أو بالأصح في السيطرة على المحتوى الموجود في هذا الإعلام .. قناة الجزيرة رغم كل ما بثته ضد المملكة لم تستطع المملكة إيقافها .. وكذلك كل إعلام مخالف يبث أو يصدر من الخارج .. وإذا لميصبح إعلام السلطة إعلاماً مغرياً ومنافساً يجذب المشاهدين (وهذا لا يكون إلا برفع الخطوط الحمراء .. أو حتى مسحها) فإن الجمهور سيتجه للإعلام الآخر الذي يقع خارج سيطرة السلطة ويتأثر به وهنا تكمن خطورة سيطرة الدولة على تشكيل الوعي والقيم والمبادئ والوطنية لدى الناس .. أرى بأن الناس تنجذب للأماكن الأكثر حرية .. للمجالس الأكثر نقداً وحرية .. هذه الفطرة الإنسانية لا تستطيع قمعها بأنظمة وقوانين تسنها السلطة، سيجد الإنسان البديل حتى يمارس هذا الحق في سماع ما يشاء وقول ما يشاء .. ولعل التطور العلمي في مجال الإعلام والاتصال يسحب البساط شيئاً فشيئاً من إعلام السلطة .. ولعل الإقبال على وسائل التواصل الاجتماعي وقوة التأثير بها على القرار السياسي خير مثال على ذلك.

ويرى أ. عبدالله الضويحي أن العلاقة بين السلطة والإعلام لها وجهان:

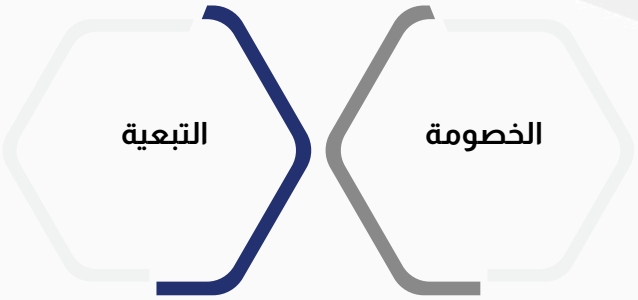


وفي ظنه فإن الأصل فيها هو الخصومة وأن السلطة ( أيا كانت ) استطاعت تحويلها إلى تبعية في جانب آخر منها.

·**الخصومة:** وتعني أن الإعلام يعمل دائماً على كشف أية أخطاء أو انحرافات في ممارسة السلطات لدورها أو أية قرارات تتخذها قد لا تكون في صالح المتلقي (المجتمع) فرداً كان أو جماعة. وباعتقاد أ. عبدالله الضويحي أن العلاقة بينهما نشأت مع بدء تكوين الخليقة في قصة خلق سيدنا آدم واستخلافه في الأرض وموقف الملائكة (إعلام) ثم وسوسة الشيطان (تواصل إعلام ) وإخراجه لآدم وزوجه من الجنة .. كان بإمكانه سبحانه أن يقول ( كن فيكون ) لكنه أراد بهذا توجيه رسالة لنا بني البشر عن أهمية الحوار وأن العلاقة بين السلطة والإعلام علاقة أزلية وأن الأصل فيها الخصومة. وعندما ألقت أمريكا القنبلة الذرية على نجازاكي وهيروشيما في الحرب العالمية الثانية واجه الرئيس الأمريكي آنذاك (هاري ترومان ) عاصفة من النقد و(الخصومة) من الإعلام فقرر أن يتخذ موقفاً سلبياً من الصحافة وبعض الصحفيين فنصحه مستشاروه قائلين (كيف تعادي من يشتري الورق والحبر بالجملة).

·**التبعية:** وهي الأخطر وفي تراثنا العربي كان الشاعر وزير إعلام السلطة ( القبيلة ) وأداة بيدها وفي قصة الحطيئة مع ( بنو أنف الناقة ) وكيف اعتزت القبيلة ببيت شعر بعد أن كانت ذليلة قبله. ويعتبر الاتحاد السوفيتي أول دولة تستخدم الإعلام في استخدام برامج إعلامية في التأثير على الجماهير وتسويق الثورة البلشفية ومقولة لينين ( إن الراديو ما هو إلا صحيفة بدون ورق ولا مطبعة ولا حدود ) ومقولة جلوبز وزير إعلام هتلر في الحرب العالمية الثانية (اكذب اكذب حتى يصدقك الناس) و(الحرب تحسم إعلامياً قبل بدء المعركة). وفي ذات السياق كانت الصحافة الأوروبية تخفي الكثير من الأخبار عن المذابح التي ارتكبها الاستعمار الأوروبي في الدول المستعمرة بل وتبررها في بعض الأحيان وتروج للأفكار الاستعمارية.

لكن الأخطر ما يحدث في العصر الحديث وتحول الإعلام إلى صناعة تتحكم فيه شركات محدودة مرتبطة بمصالح مع أصحاب القرار بل وترسم أجندته كما حصل في غزو الكويت وتحريره حيث أخفت الكثير من الحقائق ولم تمارس دورها الحقيقي ومهنيتها الإعلامية في الكشف عنها. أو ما يحصل في ظل الانفتاح الإعلامي وإمكانية كل فرد مهما كانت قدراته أن ينشئ قناة أو صحيفة ويصبح رئيس تحرير وينقد ويمرر سياسات معينة وقد تتغير توجهاته بين يوم وليلة وفق مصالحه الشخصية.

السؤال المهم في رأي أ. عبدالله الضويحي: في ظل هذا الانفتاح ومواقع التواصل وعدم قدرة السلطة السيطرة على الإعلام وتغير سلطة الإعلام وفق مصالحة إلى أين نحن سائرون !؟ الإعلام في صراع دائم مع كل السلطات وأطياف المجتمع (التربية والصحة والأمن وغيرها) لذا فهو في نظره (ميكيافيلي) الغاية لديه تبرر الوسيلة، وبالتالي يعتقد أ. عبدالله أن من الصعب وضع معايير محددة لإصلاحه أو توافقه مع السلطات.

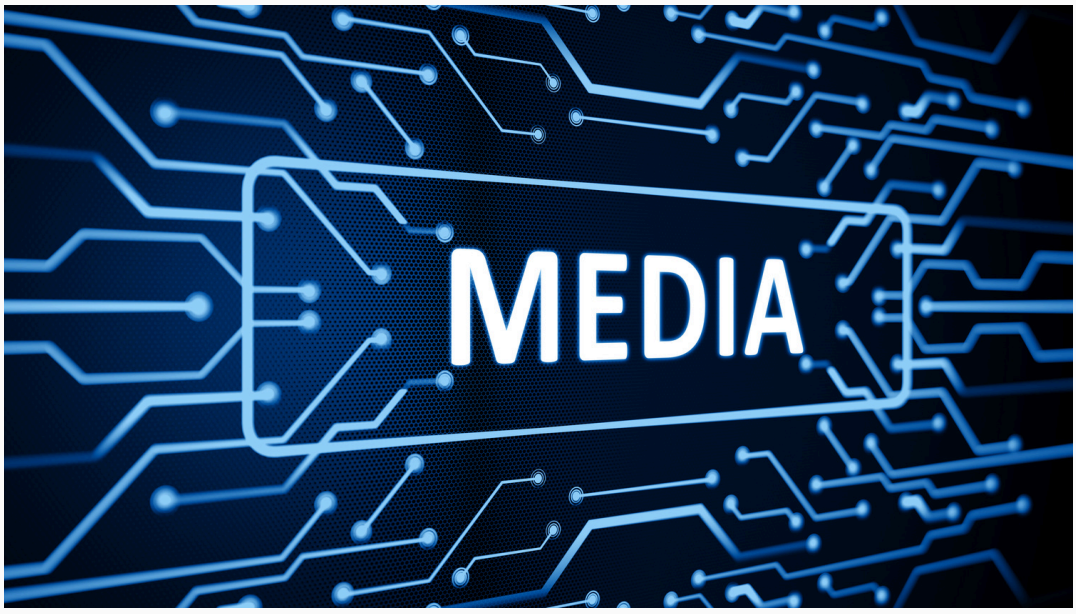

# المشاركون

- السفير أ. أسامة نقلي
- د. الجازي الشبيكي
- م. حسام بحيري
- د. حسين الحكمي
- د. حمد الماجد
- د. حميد المزروع
- د. خالد الرديعان
- أ. خالد الوابل
- د. خالد بن دهيش
- أ. خالد الحارثي
- د. زياد الدريس
- م. سالم المري
- د. سامية العمودي
- اللواء د. سعد الشهراني
- أ. سعيد الزهراني
- أ. سمير الزهراني
- د. طلحة فدعق
- د. عائشة حجازي
- أ.د. عبدالرحمن العناد
- د. عبدالرحمن الهدلق
- د. عبدالسلام الوايل
- أ. عبدالله آل حامد
- د. عبداللطيف العوين
- د. عبدالله الحمود
- أ. عبدالله الضويحي
- أ. عبدالله بن كدسه
- د. علي الحكمي
- أ. علي عبدالله بن علي
- أ. فاطمة الشريف
- د. فايز الشهري
- أ. فايزة الحربي
- د. فاطمة القرني
- د. فهد الحارثي
- أ. كوثر الأربش
- أ. ليلى الشهراني
- د. محمد السلمي
- د. مساعد المحيا
- د. مسفر السلولي
- أ. مسفر الموسى
- أ. مطشر المرشد
- د. منصور المطيري
- د. منى أبو سليمان
- د. ناهد طاهر
- د.م. نصر الصحاف
- أ. هادي العلياني
- أ. يحيي الأمير
- أ. يوسف الكويليت

*ترتيب الأسماء حسب الحروف الأبجدية

# ملتـقى أسبـار
# Asbar Council
(نادي تفكير)

تأسس الملتقى في 28 يونيو 2015م


@MultaqaAsbar

@Multaqa_Asbar

https://cutt.us/U0nnC

00966114624229

www.asbar.com